

التفتيت السياسي للجزائر في الإستراتيجية الفرنسية و دور الثورة في الحفاظ على الوحدة الكاملة

عبد المجيد بوجلة - جامعة تلمسان -

أمام الانتصارات المتعددة للثورة سياسيا و دبلوماسيا و عسكريا ، تحولت الإستراتيجية الاستعمارية الفرنسية من جديد باتجاه ما يحقق لها في الجزائر غايات التمزيق و التفتيت بكل صوره و أشكاله على المدى القريب و البعيد، و لقد تنبته الثورة مبكرا لذلك و جندت انتلجنسيتها العسكرية و السياسية و الإعلامية و الدبلوماسية لإحباط هذا المشروع الخطير على نحو يفوق خطورة الظاهرة الاستعمارية في حد ذاتها.

1- فصل الصحراء في الإستراتيجية الاستعمارية:

منذ سنة 1956 تاريخ اكتشاف النفط في الصحراء الجزائرية وحتى قبل هذا التاريخ، انصرفت فرنسا في تجنيد المنظرين و المشرعين و الرسميين و العسكريين إلى إثارة ملف الصحراء الجزائرية باعتبارها ذات أثر حيوي على أمن و مصالح فرنسا الحاضرة و المستقبلية، و بات من الواضح أن الملف سيشكل محور الإستراتيجية الفرنسية لإحداث شرخ في الوحدة الترابية للجزائر، و هدفا إستراتيجيا لضرب الثورة التحريرية من حيث الوحدة الترابية و وحدة الشعب الجزائري، و سوف تعرف قضية فصل الصحراء منذ سنة 1958، التي تصادف عودة دوغول إلى الحكم على رأس الجمهورية الخامسة، تطورات عميقة بعد تعيين السيد "لوي جوكس" **Louis Joxe** كاتب الدولة بمكتب رئيس الوزراء ميشال دوبري **Michel Debré**، و تكليفه رسميا بقضية وضع آليات فصل الصحراء الجزائرية و مخطط الإلحاق بفرنسا، و جرى التنسيق مع **Olivier Guichard** و جاك سوستال، و لعل هذا الإصرار الفرنسي على إثارة مشروع فصل الصحراء قد غذته عوامل متعددة بقيت فيها أبواق الدعاية و أقطاب الصحافة و الإعلام دورا بالغا غلب فيه التأكيد على المصالح الحيوية الاقتصادية من حيث الوفرة و المنافع المترتبة على استغلالها، فضلا عن الدور الحيوي الذي ستؤدي به الصحراء الجزائرية من حيث التحكم في المعطيات العسكرية و ذلك بزرع القواعد العسكرية كقواعد للحرب و للطوارئ و إنجاز التدريبات و المناورات، فهي من جهة قواعد للانطلاق إلى البلاد الإفريقية الخاضعة لفرنسا و محطات إستراتيجية لتضييق الخناق على الثورة التي اشتد انتشارها و هي تتيح للغرب الرأسمالي و أوروبا عاملا أساسيا و إستراتيجيا من الناحية الأمنية، كما قدرّ الساسة الفرنسيون في عمل منسق مع القيادات العسكرية أن إقامة قواعد في الصحراء كفيل بتأمين الصناعة الحربية و منشآتها، و أضافت لذلك الدراسات المتعددة حول الصحراء من حيث إمكاناتها البشرية و طاقتها الاقتصادية المتزايدة خارج دائرة الغاز و النفط..

كما خصصت السلطات الاستعمارية اعتمادات مالية ضخمة قصد استثمارها في هذا الاتجاه، و تمويل الدراسات و البحوث في مجال الحفر و التنقيب بلغ مئات المليارات من الفرنكات و أدى تدفق النفط الجزائري إلى توجيه الأنظار نحو إستراتيجية جديدة عبر عنها ديغول بأن مسألة احتفاظ و حفاظ فرنسا على الآبار البترولية و مراكز التجارب تندرج ضمن الالتزامات الوطنية¹، كما أن الصحراء و بناء على نتائج الدراسات سوف توفى للمشروع النووي الفرنسي العديد من العناصر التي تدخل في إنتاج القنبلة كالأورانيوم و اللثيوم.

و تم توجيه البحوث العلمية إلى تطوير تجهيزات استغلال الطاقة الشمسية التي يوفرها الإقليم الصحراوي معظم أيام السنة، و منه إيجاد الأطر التشريعية لتجسيد المشروع، ففي سنة 1957 أصبح للصحراء الجزائرية وزارة تفرد بشؤونها، و أنشئت المنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية².

Organisation Commune des régions Sahariennes (O.C.R.S)

و صادق المنتخبون الفرنسيون في المجلس الوطني الفرنسي على نص تشريعي خاص لاستقلالية الصحراء المالية، و أصبحت بذلك الميزانية المخصصة للأقاليم الصحراوية من اختصاص وزارة المالية الفرنسية بأول غلاف مالي بلغ 10487 مليون فرنك سنة 1958 ثم 24665 مليون فرنك عام 1959، و تراجع في 1960 إلى 119 مليون فرنك ثم إلى 1234 مليون فرنك جديد.

وحتى المنظمة المشتركة لأقاليم الصحراء استفادت من ميزانية بلغت أول مرة أي في العام 1958 56 مليون فرنك ثم قفزت في 1959 إلى 208 مليون وفي 1961 إلى مبلغ 2855 مليون فرنك جديد. وأضيف إلى المنظمة المشتركة ووزارة الصحراء تنظيمات أخرى ذات طابع اقتصادي أهمها الصندوق الصحراوي للتضامن ومكتب الاستثمار في إفريقيا.³ وكان الهدف من هذه التنظيمات دعم مشروع فصل الصحراء مبني على قواعد قانونية، اجتهد فيها المنظرون والسياسيون الفرنسيون إذ سبق تحليل القانون الذي جاء بالمنظمة المشتركة للأقاليم الصحراوية الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي في 10 جانفي 1957، مشروع آخر يحمل اسم مشروع "هرسانت" (Projet Hersant)⁴، طرح على الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 28 فيفري 1957، والمشروع عبارة عن هيكلة إدارية وتنظيمية ذات أغراض استعمارية تعكس الغطاء القانوني لمسألة فصل الصحراء باستحداث وزارة خاصة بها على ضوء المرسوم 713/57 الصادر في جوان 1957، تبعه مرسوم تكميلي في شهر أوت من نفس السنة يقضي بتقسيم الصحراء إلى عمالتين كبيرتين **الساورة والواحات**، ويعين على رأس كل عمالة حاكم عسكري برتبة "لواء"، وفي كل عمالة سبع دوائر يرأس كل واحدة ضابط وموظف مدني.⁵

وفي 22 نوفمبر 1958 صدر قانون جديد يحمل اسم **قانون البترول الصحراوي** يفتح الباب واسعا أمام الاستثمارات الأجنبية الراغبة في التحول إلى الجزائر قصد التنقيب عن آبار الزيت، واستثمارها وإعفاؤها من الضرائب وإغرائها بتسهيلات هامة في مجال الاستفادة من نسبة عالية من كميات البترول، ولعل ذلك يندرج ضمن الإستراتيجية الفرنسية لكسب التأييد والدعم العالميين، وجاءت ردود الأفعال سريعة، فمثلا كتبت صحيفة التايمز الأمريكية (NY-TIMES) في اليوم الموالي الذي صدر فيه القانون معتبرة إياه إجراء إيجابيا من شأنه أن يساهم في تطور الصحراء التي هي مصدر الثروة المتدفقة ليس بالنسبة لفرنسا وحدها بل لكل حلفائها في العالم الحر، ومن شأنه أيضا أن يساهم في تقدم البلاد المتخلفة اقتصاديا وعامل بعث الاستقرار في الجزائر، وبإمكان الصحراء أن تشكل عنصرا هاما ضمن مخطط يعنى بمستقبل القارة الإفريقية كلها.⁶

وللتدليل على حجم التسهيلات والإغراءات التي تمنحها دولة فرنسا للشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار بالصحراء الجزائرية في مجال التنقيب عن النفط واستغلال آباره، استفادت هذه الأخيرة مما يقابل نصف الأرباح، وهي نسبة تفوق بكثير ما هو متداول في سوق الصفقات الدولية، ولعل ذلك ما شجع كبريات الشركات البترولية العالمية على إبداء استعدادها لبدء الأشغال، حيث تقدمت شركة (SHELL)، وشركة (British Petroleum)، والشركة الأمريكية (Standard oil)، وغيرها من الشركات الهولندية والألمانية والإيطالية وغيرها، بما فاق عشرين شركة،⁷ وتعزز المخطط بوضع الصحراء منطقة حرة لا تخضع للجمرك، والقراءة التحليلية للمخطط الفرنسي تقود إلى تأكيد معادلة ثلاثية:

- **الأولى:** ضمان دولة الاستعمار الاستفادة من الثروات النفطية المتشعبة عن البترول والضرورية في الاستخدامات الاقتصادية والعسكرية وغيرها.⁸

- **الثانية:** إغراء الشركات العالمية بالتحفيزات والتنازلات سوف يدفع الحكومات والدول الكبرى على دعم فرنسا في كل ما تسعى إليه بما في ذلك التغاضي عن الجرائم الفرنسية المقترفة في حق الجزائريين وسياسة التعذيب والتقتيل بلا محاكمة.

- **الثالثة:** دعم مشروع فصل الصحراء بالطرق التشريعية والتزكية الدولية، وخلق مستوطنة جديدة في الصحراء من الفرنسيين والأوربيين وحتى الأمريكيين الراغبين في العيش في الصحراء.

وفي مرحلة لاحقة سوف تقود الإدارة الاستعمارية الفرنسية مشروع فصل الصحراء عن الجزائر بطرح مشروع مواز لا يختلف من حيث المعنى والجوهر عن فصل الصحراء يحمل اسم: "**الجمهورية الصحراوية المستقلة**"⁹ وأدركت لأول وهلة أن المشروع يقتضي استمالة كبار أعيان الصحراء والشخصيات المتنفة ذات الشأن والسمعة، فكان الاتصال بحمزة بوبكر للظفر بمباركة وتأييد الشيوخ وكبار الأعيان، وكلف بالاتصال بهم وعقد مع عدد منهم اجتماعا بالأغواط في مرحلة أولى ثم بالجزائر العاصمة لكن محاولته باءت بالفشل، فتوجه حمزة بوبكر في مهمة جديدة بورقلة استخدم فيها ورقة الضغط على الأعيان دون تحقيق أي نتيجة.

وعارض الشيخ بيوض فكرة فصل الصحراء بقوله "...إن فرنسا لم تكن تستشيرنا في سياستها في هذه البلاد، فلم تستشيرنا يوم قطعت الصحراء وجعلت لها نظام التراب الجنوبي، ولم تستشيرنا يوم فصلت أجزاءه عن عبد المجيد بوجلة

الشمال وسمتها أحوازا ممتزجة، فهي تصل وتفصل وتتحكم كما تريد. بل أكثر من هذا كنا نطلب أشياء من حقنا ونرفع أصواتنا بها، فلا تسمعنا حتى في تطبيق قوانين سنتها هي..."¹⁰.

كما عملت الإدارة الاستعمارية في محاولة أخرى على إيجاد كنتونات عرقية منفصلة عن الجزائر، خاصة في أقصى الجنوب بإقحام الطوارق في مؤامرة ملغمة أطلقت عليها فرنسا: "الجمهورية الإسلامية الصحراوية". وحاولت إقناع قبائل الطوارق بإمكانية إنشاء كيان سياسي خاص بهم يكون من الناحية الجغرافية إطار تجمع طوارق الجزائر ومالي وتشاد وليبيا والنيجر، وكان **Michel Debré** المكلف الرسمي بالمهمة حيث التقى بالشيخ أخاموخ بمدينة تمنراست وعرض عليه مقترح إعلانه سلطانا على قبائل الطوارق غير أنه رفض، فأرسل إليه بعد حين الرئيس دوغول طائرة خاصة نقلته إلى العاصمة باريس وقابله، وعرض عليه مجددا الفكرة غير أن الباي أخاموخ ردّ على شارل دوغول: "...ربّما لا أطلب استقلال الجزائر ولكن الذي أطلبه هو عدم الاستقلال عن الجزائر"¹¹.

ولتأكيد وطنية قبائل الطوارق ومواقفها المناهضة لأي مشروع تمزيق الأرض الجزائرية وسلخ الصحراء عن الوطن، توجه كبير رؤساء الطوارق الشيخ أوحمدون بندا إلى أبناء الهقار في جنوب الصحراء جاء فيه: "أيتها التوارق الأحرار: منكم واليكم أوجه هذا النداء... أيها الإخوة في جنوب العاصمة عامة، وفي الجزائر خاصة. ألا فاعلموا بأن المستعمر الفرنسي يريد أن يفرق جزائرا قسامين جنوبا وشمالا، ويسعى لإبعادنا عن إخواننا الشماليين بالعاصمة الجزائرية العربية المناضلة، وأن هذا لا يزيدنا إلا تضامنا واتحادا مع بعضنا البعض. وليس هناك تارقي ولا عربي في الجنوب ولا في الشمال. فالجزائر المكافحة وطن واحد لا يتجزأ مهما دبرّ المستعمر وقدرّ، ومهما نصب لذلك مكائد واتخذ وسائل وأؤكد لكم أيها التوارق الأحرار أنه لا وجود في قلوبنا للخرافة الاستعمارية المزيفة مما تسميه من جنوب وشمال، فلا جنوب بدون شمال، ولا شمال بدون جنوب وهذه حقيقة بديهية يتجاهلها المستعمر لتفرقتنا. ولكن بئس تدبيره. فها نحن اليوم جنبا لجنب مع إخواننا الشماليين صفا واحدا بالصحراء الكبرى نكافح ضد المستعمر البغيض الذي لا ريب سيكون مآله الهزيمة والانحدار. سننتصر عليه- أيها الأمجاد- بفضل تضامننا واتحادنا وكفاحنا... وأما حلم المستعمر ببترونا... فلنؤكد لهذا المستعمر بأن بترول الصحراء هو بترول الجزائر العربية، وسندافع عنه بجميع الوسائل، ومهما كلفنا ذلك من تضحيات وعذاب فليؤكد المستعمر بأنه إن واصل تخديره للعالم في قضية بترولنا بأننا قادرين على نسف جميع الأنابيب والمنشآت الاستعمارية.. أيها التوارق الأمجاد لتعلموا أن المعركة ستستمر وأننا سنحارب ونقاتل إلى **آخر قطرة** من دمنا لحماية قطرة واحدة من بترولنا وللذود عن شبر واحد من تربتنا الطيبة الماجدة. أيتها التوارق في الجبال وفي الصحراء وفي الوديان وفي الشعاب كونوا على حذر من المستعمر هذا الطاغية الذي قتل وما زال يقتل أولادكم وشيوخكم وينتهك حرمت نساكنكم وبناتكم.. يا سكان الصحراء.. شددوا الخناق على عدوكم وطاردوه في الجنوب والشمال حتى يلقي السلاح. ها هي عاصمة الجزائر تبتدئ كفاحها المجيد، وتناديكم بالاتحاد والعزم والصبر والوقوف في وجه عدو الله وعدوكم. والله معكم. عاش سكان الصحراء الأشاوس وعاشت الجزائر حرة مستقلة..."¹².

وإذا كانت المساعي الفرنسية قد فشلت في كسب تأييد أهل الصحراء من الوطنيين، فإنها أخفقت كذلك مع من أبدوا قبول المضي في المخطط الاستعماري خاصة بواسطة حمزة بوبكر الذي وظف مختلف الأساليب من إغراءات وضغط على شيوخ وأعيان الصحراء، بعد استدعائهم إلى إقامة والي (حاكم) عمالة الواحات بمدينة ورقلة، دون أن يحقق النجاح في إقناعهم بتزكية المؤامرة الفرنسية¹³، وستتخذ بعد ذلك الإدارة الاستعمارية إجراءات بالقمع والتعسف في حق سكان الصحراء، ومارست على تجار المنطقة المستقرين في الجزائر العاصمة مضايقات وتخريب للمحلات والمتاجر انتقاما منهم، وفرضت على المئات من العمال الجزائريين بورقلة الحبس في معتقلات ومحتشدات شمال الجزائر، وغدّت روح الفتنة المذهبية والنّعة العرقية بين المالكية والأباضية. بأن عمدت السلطات الاستعمارية بإرسال مجموعة من جنود "الحركة" إلى مسجد ورقلة فداخوا حرمتهم، ومزقوا المصاحف والكتب الموجودة في مكتبته وادعوا أن العملية من تنفيذ ميزابيين، غير أن خيوط المؤامرة انكشفت، وعمد بالمقابل رئيس بلدية ورقلة إلى الزج بجميع الشخصيات الصحراوية في السجن بعد أن سلب منها أملاكها.¹⁴

ولما باءت المحاولات بالإخفاق، انتقلت الإدارة الفرنسية إلى توظيف جيوب الحركة المصالية التي يتزعمها بلونيس بعد أن قدمت له العون العسكري والدعم للنشاط ومضايقة جيش التحرير الوطني عند الحدود الفاصلة بين الشمال والجنوب كي يفرض على الثورة منطق منعها من التحكم في الصحراء أو حتى التنقل فيها، وساهمت في هذا الاتجاه القوة الثالثة المناوئة للثورة بمشاركة القوات الفرنسية وجنراليتها سعياً لتحقيق مشروع صحراء مستقلة عن الجزائر في إطار حكم ذاتي، وهو في حد ذاته مؤامرة استعمارية استحدثت كجبهة جديدة تحمل كل الخطورة ضد الثورة التحريرية لا تقل من حيث الأهمية وروح المناورة عن بقية المخططات الفرنسية السابقة لتصفية الثورة وكسر شوكتها.

2- الثورة في مواجهة سياسة فصل الصحراء (دور الولاية الخامسة):

لدحض المشروع الاستعماري القاضي بفصل الجنوب عن الشمال وسلخ الصحراء عن الجزائر، اعتمدت الثورة استراتيجية عسكرية وسياسية دبلوماسية. فكان لزاماً عليها أن تنبه الرأي العام الجزائري إلى حقيقة المناورات الفرنسية بالتحسيس والتجنيد والتعبئة والاستماتة في مقارعة الاستعمار الذي مَدَّ الأسلاك الشائكة والمكهربة، ولَعَمَّ الحقول وأنشأ العديد من المحتشدات والمناطق المحرمة، بل وحَوَّلَ الجزائر كلها إلى معتقل بعدما انتهى العمل بخطي شال وموريس، و سعى لعزلها عن المحيط الإقليمي والعالمي، وفي الصحراء الكبرى قامت أمهات المعارك بين جيش التحرير الوطني وجيوش الاستعمار بقيادة بيجار **Bigeard**.

وكان من بين الإجراءات التي اتخذتها الثورة على مستوى الولاية الخامسة، تحرك وحدات جيش التحرير الوطني المرابطة بمنطقة فقيق الحدودية مع مراكش إلى ناحية تيميمون وتاغنبو، وبني عباس والعبادلة في منطقة بشار، أين اشتبك جيش التحرير بالقوات الفرنسية مرات عديدة، كلفت هذه الأخيرة خسائر هامة في وادي الناموس، وفي جبال بني ونيف إلى غاية الانحدارات المتوغة في العرق الغربي الكبير التي تنتهي إلى تيميمون، واستطاع جيش التحرير أن يسيطر على طرق البترول حتى أن السلطات الاستعمارية كتمت مرور أول قطار يحمل بترول حاسي مسعود بعد أن أثارت حوله دعاية صاخبة.¹⁵ ولقد تفتنت قيادة الولاية الخامسة لمناورة فصل الصحراء ورأت أنها لا تختلف في جوهرها عن مناورة مماثلة سعت قبل ذلك لخلق كيان أوربي بمقاطعة وهران،¹⁶ ولعل ذلك ما يحمل أيضا مشروع تقسيم استعماري الهدف منه فصل الغرب الجزائري أيضا، وضربت الثورة بقوة معازل الاستعمار وأعوانه لإحباط المؤامرات، ودخلت مع قواته في العديد من المعارك والاشتباكات والعمليات الفدائية في المدن، والخروج في مسيرات ومظاهرات تنديدية تطلب منها بذل الجهود على أكثر من صعيد، وتكليف المحافظين السياسيين بفصح وشرح السياسة الاستعمارية. كما شكل الاتساع الجغرافي الكبير للولاية الخامسة تحديًا هاما للثورة، فهي تشغل ثلث (3/1) مساحة الجزائر، وثلثي مساحة الولاية طبيعة وعرة، وتتعمق جنوبا إلى الحدود مع جيراننا مع دولتي مالي والنيجر، وتتطلب انتشارا وتنظيما مؤسسا على قواعد وهايكل متينة للتأمين من جميع الأخطار الاستعمارية المرتقبة على الصعيد العسكري والاقتصادي والاستراتيجي. ولقد عبّرت الإدارة الفرنسية عن تلك الأخطار أكثر من مرة وبأشكال تعكس مدى إصرارها على القضاء على الثورة، وتنفيذ مخططاتها القاضية بفصل الجنوب عن الوطن وخلق كتونات عرقية ومناطق مستقلة تضرب وحدة الشعب والوحدة الترابية للجزائر.¹⁷

وإلى جانب شساعة الولاية الخامسة، فإن معظمها تشكل الصحراء فضلا عن امتدادها أحيانا إلى بعض مناطق الولاية السادسة، وتمثل طبيعتها أرضا مكشوفة لا توفر شروط التغطية في المواجهات والمعارك، ناهيك عن صعوبة ووعورة مسالكها ومناخها، وندرة الغطاءات النباتية، وعدم الانتظام في التمرکز السكاني، وصعوبة الوصول إلى منابع الماء في حال اضطراب الجو وحدث العواصف الرملية هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن الولاية الخامسة قد شكلت بالنسبة للاستعمار تدفقا استيطانيا قويا ومتناميا للمستوطنين الفرنسيين والأوربيين وبخاصة منهم الإسبان بأزيد من 600 ألف مستوطن، وهو ما يفسر من ناحية معينة التحصينات الفرنسية الكثيرة المنتشرة على تراب الولاية الخامسة، والقواعد العسكرية (قاعدة رقان، كولومب بشار- تندوف، وهران مرسى الكبير...) والمراكز العسكرية والثكنات وتجمع القوات العسكرية (**Les Corps d'Armées**)¹⁸، هي كلها معطيات جعلت الثورة عموما والولاية الخامسة أمام ضرورات تتطلب الدقة في الترتيب والحضور القوي بين الجماهير إدراكا منها أن الاستعمار ماضٍ في فرض الحصار وسياسة التطويق عن طريق البحر المتوسط، ومن

جهة المملكة المغربية قصد قطع الإمداد بالسلاح إلى الولاية الخامسة والولايات الأخرى، وممارسة قرصنة بحرية وجوية من نوع جديد.

ورغم تشديد الخناق وممارسات القمع، إلا أن الثورة زادت في امتدادها وتلاحمها مع الشعب، وفي التنظيم الإداري والسياسي والعسكري إلى غاية الحدود في أقصى الجنوب مع مالي والنيجر فيما عرف **بجبهة مالي**، وإلى أجزاء من الولاية السادسة لمقارعة جيوب الحركة المصالية بقيادة بلونيس، وبفضل التنظيم الذي أحدثته الثورة في المدينة والريف، على مساحة الولاية الخامسة وفي كل مناطقها الثمانية، وزرع وحدات وكتائب وفيلق جيش التحرير وخلايا الفدائيين، تعمقت وحدة الصف بين الثورة والشعب، وتعمقت كذلك الإدارة في إحباط المؤامرات الاستعمارية الرامية إلى تمزيق الجزائر ترابيا وعرقيا، وإفشال مخطط فصل الصحراء وكل المخططات الأخرى التي لا تقل خطورة سيما منها المشروع التصيري الذي اضطلعت به الكنيسة بعدما انضمت إلى المخطط الاستعماري.¹⁹

ولقد أحكمت قيادات الثورة ومسؤولو جيش التحرير الوطني تسيير الثورة وقيادتها في الصحراء على طول جبهتها الواسعة بالتنسيق مع الولاية السادسة بالرغم من غياب التكافؤ في العدد والعتاد بين الثورة وقوات الجيش الفرنسي المدعومة بسلاح الطيران، إلا أن عناصر جيش التحرير وأبناء الصحراء العارفين بالبيئة الصحراوية ومتطلبات الحياة فيها، وخبرة بعضهم ممن أضع للتجنيد الإجباري، والمشاركة في حروب فرنسا الاستعمارية وغيرها (الحرب العالمية الثانية- حرب الهند الصينية) أظهرت قدراتها في تسيير الحرب ومواجهة الجيش الاستعماري بتكتيك ينسجم مع الواقع الطبيعي والجغرافي لجنوب الولاية الخامسة. ولعل هذه الاستماتة هي التي أبطلت السياسات الاستعمارية المتوالية لضرب الثورة وإنهائها، وأفشلت سياسة التفرقة وتفتيت التراب الوطني.²⁰

ومع حلول سنة 1960 كانت جبهة التحرير الوطني قد أسست لخلاياها في مختلف مناطق الجنوب التابعة للولاية الخامسة، ووصلت بتنظيماتها خط الحدود مع دولتي مالي والنيجر قبل أن تنتشر وحدات جيش التحرير الوطني، وتفتنت الثورة منذ وقت مبكر لمسألة المواطنين الجزائريين المتمركزين في جنوب الحدود، فعملت على هيكلتهم هم أيضا ضمن قوائم خلايا جبهة التحرير وأصدرت لهم وثائق موقعة بختم الثورة، فضلا عن حيازتهم بطاقات هوية فرنسية كانت تسمح لهم بالتنقل بشيء من الحرية بين الجزائر ومالي والنيجر وعلى طول الشريط الحدودي.²¹

ومكنت أيضا سنة 1960 دخول الثورة بالجنوب مرحلة جديدة رسمت فيها قيادات الثورة وجيش التحرير الوطني استراتيجية العمل التي تضع في الحسبان عنصر المحيط الإقليمي: موريطانيا، جبهة مالي والنيجر، المغرب الأقصى، وليبيا. وكانت إستراتيجية الثورة في هذه المرحلة تقضي بالدعم اللوجستيكي للولاية الخامسة والثورة بشكل عام من حيث المعلومات الدقيقة عن قوات الجيش الاستعماري وتحركاتها ومراكزها الحيوية، ونشاط ووضعية الشركات الاحتكارية الأجنبية التي حصلت على كل التسهيلات والمساعدات لمباشرة أعمال الاستثمار في الصحراء الجزائرية خاصة في مجالات التنقيب واستغلال الموارد النفطية والمنجمية وغيرها.

ومن المهام التي اضطلع بها المناضلون كذلك تزويد جيش التحرير الوطني بالمؤونة والعتاد واللباس وحتى الذخيرة، خاصة على الحدود مع مالي والنيجر (جبهة مالي)، إذ أتاح استقلال دولة مالي سنة 1960 تشكيل قاعدة خلفية للثورة على تراب الدولة الجارة، وتحوّل بذلك العديد من أفراد جيش التحرير الوطني لإقامة مراكز تدريب جديدة سوف تلعب دورا هاما في الهيكلة والتنظيم السياسيين لشباب الصحراء، وتهيئتهم للتجنيد في صفوف جيش التحرير الوطني، ورغم الحشد العسكري الفرنسي وقوة العتاد وتوظيف سلاح الطيران والمتعاونين مع الجيش الفرنسي، إلا أن القادة العسكريين الفرنسيين اعترفوا بصعوبة المهمات العسكرية التي قادوها في المنطقة.²²

ولقد مكنت جبهة مالي بقواعد الثورة الجديدة في مالي وعلى الحدود الجزائرية المالية، من إقامة مراكز تدريب ومن أبرزها مركز "قاو" Base Gaou "وتاسلي" ومركز "كدال" أول القواعد التي أنشأتها جبهة

التحرير الوطني كمعسكر تدريب على استخدام الأسلحة، والتحكم في تكتيك الحرب الحديثة وحرب العصابات، وفنون العمليات التخريبية لضرب المصالح والأهداف الاستعمارية الفرنسية.

وإلى جانب برنامج التدريب العسكري، أحدثت الثورة بنفس المركز مصالح: المحافظة السياسية للتكوين السياسي، ومصلحة التمرريض والعلاج عززت مصالح الصحة التابعة للولاية الخامسة المتواجدة على التراب المغربي وبخاصة منها تلك التي أشرف عليها وقننها الدكتور محمد أمير، وقسم الاتصالات السلكية واللاسلكية وقسم الاستعلامات والأخبار، وكانت فترات التكوين تتم بشكل مكثف نظرا لاعتبارات الثورة، وتطورها من جهة وأيضا ظروف المواجهة مع الاستعمار الفرنسي. وكانت قوافل الإمداد التي تصل إلى جبهة مالي تمثل المعركة الجديدة للثورة في الولاية الخامسة من مؤن وذخيرة وأسلحة تسلك قنات ومساكن عبور مضبوطة عن طريق المغرب بحرا على امتداد الأطلسي وصولا إلى دولة غينيا في ميناء كوناكري على متن سفن تجارية أجنبية يركبها في كل رحلة رجالات الثورة المعينين لهذه المهام، كما لعبت الموانئ الإسبانية والبرتغالية دورا في العمليات الخاصة بالإمداد، ومن جزر الكناري قدمت العديد من السفن والمراكب التي رست محملة بالعتاد والمؤونة على السواحل الغربية في مرحلة أولى قبل نقلها على شاحنات خاصة في أوقات معلومات للإفلات من مراقبة ومضايقة القوات الاستعمارية الفرنسية وأعوانها والتقدير الزمني الضروري لهذه العملية يكون بمعدل أسبوع كي تصل الحمولة من كوناكري إلى باماكو ومنها إلى القاعدة الخلفية قاو.²³

ولقد استغلت الثورة وقيادتها في الولاية الخامسة العلاقة التاريخية بين الجزائر وجاراتها في القارة الإفريقية خاصة من حيث حركة التعاملات والتفلات على الحدود، فالتجارة هناك ظلت لفترة طويلة النشاط الاقتصادي الذي عزز الروابط **ومتصن** العلاقات بين أبناء المنطقة شمال وجنوب الحدود، كما أصبحت طرق التجارة معمورة بقوافل التجار والمتنقلين، وحتى مربو الماشية لم يكن لهم نطاق محدود²⁴. ولم تغفل أجهزة الاستعلامات الفرنسية ولا القوات العسكرية الاستعمارية عن تلك المعطيات، إذ تمكنت المصالح الطوبوغرافية والحاميات العسكرية من تشديد الرقابة وفرض التفتيش عند مراكز المراقبة ونقاط العبور الحدودية، بل غالبا ما كانت السلطات العسكرية الاستعمارية تكلف عناصر عسكرية من وحداتها لمتابعة القوافل من أدرار إلى وجهتها رقان، وفي مختلف المناطق الجنوبية الشرقية والغربية. وأتقنت الثورة مرات متكررة كيف تتعب السلطات الاستعمارية العسكرية المرافقة والمراقبة لتنتقل الشاحنات دون أن تضبط ما من شأنه تعطيل عمليات تموين الثورة، ونجح أفراد وعناصر جيش التحرير الوطني في تمرير الأسلحة والذخيرة مخبأة ومحمية داخل صهاريج البنزين والوقود الذي تحمله الشاحنات.²⁵

وبحكم وحدة المصير والنضال المشترك الذي كان يربط الجزائر بأقطار القارة السمراء الخاضعة للاستعمار الفرنسي، فإن استقلال العديد من الدول الإفريقية قد فتح مجالا ملائما لدعم الثورة التحريرية، فضلا عن تقديرها الواضح لثورة التحرير الجزائرية، كما لعب الطبيب فرانز فانون²⁶ دورا كبيرا في العمل السياسي والتحسيس للقبائل المالية ومع مناضلي الحزب الديمقراطي الإفريقي وحزب المؤتمر الإفريقي دون أن يدع مجالا وثغرة للاستعمار كي يوقع الثورة في صراعات مع الجيران في جبهة مالي ومع الجالية الجزائرية المتمركزة في مالي والنيجر.

وفي 1960 قامت قيادة الثورة في الولاية الخامسة بإيفاد الدكتور فرانز فانون والضابط الطبي فرحات المعروف باسم (سي زكريا) برتبة رائد إلى دولة النيجر ومالي في مهمة استطلاعية عامة، والاتصال بشيوخ وأعيان الصحراء في أقصى الجنوب، وفي مرحلة قادمة نتيجة الاطمئنان الذي أبدته الثورة إزاء الوضع في المنطقة تم إرسال عدد من المسؤولين كان على رأسهم بوتفليقة عبد العزيز (سي عبد القادر)، أحمد دراية (درايا)، عمر أوصديق، قايد أحمد سليمان، محمد الشريف مساعدي، عبد الله بلهوشات وغيرهم، وتم كذلك تعيين قيادة خاصة بجبهة مالي وضمت كل من:

- بوتفليقة عبد العزيز: المسؤول العسكري والسياسي.
- بلهوشات عبد الله: نائبا لعبد العزيز بوتفليقة.
- مساعدي محمد الشريف: نائبا لقائد المنطقة ومحافظا سياسيا.
- دراية أحمد: نائبا مسؤولا عن الإعلام والاتصال.

- العيساني أحمد: نائبا مكلفا بالأسلحة والتموين.
- موفق نور الدين: المسؤول عن مراكز التدريب العسكري لجيش التحرير.²⁷

كما تم تعيين أحمد قمر قائد عسكريا على منطقة تندوف وبشار وموفق على أدرار ونواحيها وبلحاج خليفة على منطقة الهقار في إطار ما عرف بولاية الثورة في أقصى الجنوب.²⁸

ومثلما تعاملت الإدارة الاستعمارية مع الثورة فإنها فصلت كذلك مع التنظيم الجديد في جبهة أقصى الجنوب حيث شددت الخناق، وعززت وجودها العسكري في النقاط الحساسة والإستراتيجية من الصحراء مستعينة بقواعدها في النيجر وأعوانها على الحدود وفي الدول الإفريقية، وتحولت المنطقة إلى ميدان للمعارك والاشتباكات بين وحدات جيش التحرير والقوات الفرنسية دون أن تسلم لا الطبيعة ولا سكان الصحراء من الهمجية والتقتيل التي لا تقل خطورة عن جريمة التفجيرات النووية ومن هذا المنطق كان رد الفعل الفرنسي من جبهة مالي عنيفا لما تصورته الإدارة الاستعمارية من تهديد مؤكد لمصالحها الحيوية في الصحراء الجزائرية (حقول النفط- القواعد والمطارات العسكرية- الثكنات- قواعد الحياة- المراكز التجريبية للمحطات النووية- المنشآت الاقتصادية- المراكز التنصيرية الواقعة تحت وصاية الكنيسة وتمركزات المستوطنين وهم في غالبيتهم من العسكريين العاملين في الخدمة والمتقاعدين، حيث سارعت بحشد قواتها العسكرية وتجميعها في إطار الإعدادات لعمليات حرب معلنة وأقرت قيادة أركان الحرب العامة إلحاق تعزيزات مشكلة أساسا من فيالق اللفيف الأجنبي (La Légion Etrangère) ووحدات الكومندوس (Unités Commandos) وقامت بنشرها وتوزيعها على مستوى نقاط ومراكز تندوف، أدرار- توات، رقان، تينزواتين، تيمواين حتى أقصى الجنوب ببرج باجي مختار.²⁹ ولعل المواجهات التي فرضها جيش التحرير الوطني التابع للولاية الخامسة في جبهة مالي كانت ترمي إلى أهداف واضحة أهمها تأكيد شمولية الثورة وامتدادها إلى العمق الاستراتيجي في الصحراء الكبرى، استهداف المحطات والمنشآت النفطية ومراكز الاستعمار المختلفة، التأكيد على الوحدة الترابية للجزائر دون التفريط في جزء منها في الشمال كما في الجنوب رغم كل المساعي والمناورات الاستعمارية والتأكيد كذلك على مسألة جوهرية كانت قيادة الثورة عامة وقيادة الولاية الخامسة على وجه الخصوص من حيث لفت أنظار الرأي العام الدولي على القضية الجزائرية لكسب الدعم والتأييد الدبلوماسي لرفض أي مخطط تمزيقي يساوم بالصحراء الجزائرية على حساب سيادة الجزائر الوطنية.³⁰ وحققت الثورة على الصعيد الشعبي أيضا نتائج إيجابية تجسدت في التجاوب السريع والواسع منذ إعلان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تاريخ 5 جويلية معلما وطنيا لمناهضة مشروع التقسيم، عبر عنه أبناء الجزائر في الصحراء بمظاهرات منددة بالمناورات الفرنسية وبمشروع التفتيت الجغرافي والسياسي والشعبي للجزائر، كما وجه جيش التحرير الوطني نداء إلى الجنود الأفارقة العاملين في صفوف الجيوش الاستعمارية في شهر نوفمبر 1960. وجيش التحرير من خلال هذا النداء يخاطب أيضا الحكومات التي هي مسؤولة عن وجود هؤلاء الجنود تحت ظل العلم الفرنسي في الجزائر جاء فيه: "... أيها الأفارقة، إن الحكومة الفرنسية جندتكم في حرب الجزائر بالرغم منكم كما فعلت في حرب الهند الصينية، إنها تجبركم على أن تعرضوا حياتكم للخطر من أجل قضية ظالمة، إنها تضطركم إلى محاربة إخوانكم الذين عانوا مثلكم إرهاب الاحتلال الاستعماري..."³¹.

ومن جهة أخرى حرصت الثورة على إحباط المؤامرة الكولونيالية لاستدراج الدول الإفريقية المحاذية للصحراء الجزائرية في مشروعها الاستعماري القاضي بالتقسيم: "إن الاستعمار الفرنسي يريد أن يكتسب أكبر عدد ممكن من الأنصار لنجاح مؤامراته في فصل الصحراء عن الجزائر، وذلك اعتقادا منه بأن هناك من يبيع الكرامة والشرف والتضامن الإفريقي مقابل دراهم معدودة. وكان الاستعمار الفرنسي يعول بصفة خاصة على أقطار المجموعة الفرنسية المجاورة للصحراء الجزائرية، ولكن هذا الجزء من المؤامرة انتهى بالفشل لأن حكومة مالي تقف بكل قوة إلى جانب الشعب الجزائري، وحكومة موريتانيا رفضت الانضمام إلى المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية، وإن أقطار المغرب العربي المجاورة للصحراء الجزائرية تقف موقفا واحدا مع الجزائر، وتعلم أن الصحراء الجزائرية ستكون ببقائها جزائرية مصدر رخاء وتقدم لكل أبناء المغرب العربي في حين أن نجاح مؤامرة الاستعمار في فصلها عن الجزائر يجعلها مصدر مؤامرات وتدخل استعماري وسببا لاستمرار الحرب في قلب المغرب العربي..."³².

ولكشف حقيقة المؤامرة الكولونيالية لمشروع التقسيم، قامت الثورة بشرح جذور المناورات حول الصحراء والموقف السليم من هذه القضية ثم نشره بجريدة المجاهد اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني في 17 جويلية 1961 تحت عنوان: (نحن والصحراء والبلاد المجاورة لنا) جاء فيه: "لقد استهدف الاستعمار في هذه الحملة البلاد الإفريقية المجاورة للجزائر أي البلاد التي تعتبر حليفة طبيعية للشعب الجزائري في كفاحه التحريري وقد بلغت هذه الحملة من الشدة حدا جعل كثيرا من الناس يتخيلون أن البلاد الإفريقية الشقيقة قد تنكرت للجزائر التي أراقت دماء أبنائها طيلة سبع سنوات في سبيل تحرير إفريقيا، وأن التضامن الواسع الذي يحظى به كفاح الشعب الجزائري قد تبخر فجأة عندما أوشكت الجزائر أن تقطف ثمار كفاحها.

لقد اتخذ الاستعمار من مطالبة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية باحترام وحدة التراب الجزائري- أي ما يسميه هو بقضية الصحراء- منفذا لبث التفرقة بين البلاد الإفريقية وغذاء لحملة الرامية لإحراج موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أثناء مفاوضات إيفيان، ولئن اتضح اليوم أن الاستعمار الفرنسي قد أخطأ الحساب مرة أخرى وأن مناورته قد تحطمت على صخرة التضامن الإفريقي مع الجزائر، فإن حملته المسمومة تركت في بعض الأفكار شيئا من الغموض يجتهد الاستعمار الفرنسي في تغذيته. وقد سبق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن شرحت موقفها بوضوح مما يسمى قضية الصحراء، ورفعت للحكومات الإفريقية المجاورة للجزائر مذكرة في هذا الشأن، وليس في موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ما يسبب لها الحرج لا مع الحكومات الإفريقية الشقيقة ولا مع الأجيال الصاعدة في إفريقيا لأنه مبني على وعي عميق لمقاصد الاستعمار الجديد وتقدير تام لمصالح الشعوب الإفريقية القريبة والبعيدة.

إن الشعب الجزائري يواجه منذ سبع سنوات حربا إبادية شاملة لا يبررها الاستعمار الفرنسي منذ سنة 1957 إلا بعزمه على الاستحواذ على ثروات الجنوب الجزائري بطريقة أو بأخرى، ولهذا فإن من واجبا أن نقطع الطريق على مناورات الاستعمار وأن لا نترك أي شخص في إفريقيا فريسة للشك في نوايانا، وفريسة "للغموض الذي تنتشره الدعاية الفرنسية حول مواقفنا"³³

وظلت الثورة متمسكة بموقفها الرافض لأي مشروع يمس بالوحدة الترابية للجزائر، وحتى عند مباشرة المفاوضات، كان الموقف الجزائري من الصحراء واضحا صريحا يؤكد على أن الصحراء جزء لا يتجزأ من الجزائر وغير قابل للفصل عنها سواء في المفاوضات أو في غيرها³⁴، وردت حتى على المناورات الديغولية التي حاولت أكثر من مرة فرض شروط المساومة وحتى التهديد، فدوغول نفسه سوف يصرح أنه إذا أفضت سلسلة المفاوضات إلى الطريق المسدود، دون تحقيق اتفاق مع قادة الثورة لا فيما يتصل بمسألة تقرير المصير (**Autodetermination**) وبمستقبل الجزائر، فإنه سوف يسارع بتحميل الجزائريين كامل المسؤولية لبناء ما أسماه الجزائر الجديدة (**la Nouvelle Algerie**) مهما كلف الجهد والتمن³⁵، غير أن موقف الوفد المفاوضات ظل يتمسك بمبدأ رفضي مشروع التقسيم حتى وغن ظفرت فرنسا الاستعمارية ببعض التنازلات الخاصة بالصحراء كالقواعد العسكرية والمراكز النووية والمطارات وغيرها، وتأكيد الثورة على مبدأ وحدة الأرض والشعب: "إن مبدأ وحدة الشعب أي وحدة عناصره التي يريد الاستعمار تشتيتها، لا يتم إلا إذا شمل كل أبناء الجزائر في كل شبر من أرض الجزائر، فهو مرتبط بمبدأ وحدة التراب الوطني وإذا كان الاستعمار الفرنسي يريد ضرب وحدة الشعب بواسطة الأقلية الأوربية، فإنه يحاول تجزئة التراب الوطني بفصل الصحراء الجزائرية عن المناطق الشمالية..."³⁶

وحتى ليوبولد سانغور الرئيس السنغالي المعروف بمواقفه الفرانكفونية وقف موقفا غير معهود في مسألة فصل الصحراء الجزائرية، فهو يعتبر أن حدود البلد المستقل هي نفسها حدوده في زمن الاستعمار وإلا لقلنا أن هناك صحراء جزائرية وصحراء مغربية وصحراء موريطانية وصحراء نيجيرية وليبية وتونسية... وإن لمن الصعوبة بمكان القول بأن صحراء موريطانيا لموريطانيا، وأن الصحراء الجزائرية لا يحق لها أن تكون ملكا للجزائر...."

وشكلت قضية الصحراء في معظم مراحل المفاوضات الجزائرية الفرنسية الشوكة العالقة بالنسبة للاستعمار الفرنسي بشنه معركة كبرى لضرب الوحدة الترابية للجزائر واحتفاظه بالصحراء، وإن المطامع

الاستعمارية حول الصحراء كانت عنصرا أساسيا في استمرار الحرب وعرقلة مسار المفاوضات بل وعائقا في نجاحها، وعليه فإن الحكومة الجزائرية تسجل لدى الأقطار المجاورة للجزائر الأهمية الحيوية لهذه القضية. وعبرت في هذا الشأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عن موقفها في مذكرة رسمية تطرح فيها ضرورة التمييز بين مظهرين يتعلقان بالسيادة الوطنية وثروات الصحراء³⁷.

ففيما يخص مسألة السيادة الوطنية ترى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية رفض الطروحات الفرنسية التي تعتبر الصحراء أرضا خالية منفصلة تحولت مع مرور الوقت إلى إقليم ضمن الأقاليم الواقعة تحت السيادة الفرنسية. ذلك أن المزايم الاستعمارية باطلة، لأن فرنسا لم تكتشف الصحراء مثلما اكتشف كريستوف كولومبس الأرض الجديدة، وكان الصحراء لا مالك لها، وإنما احتل الطابور الفرنسي قسرا هذا الجزء الجنوبي من الجزائر كما سبق له وأن احتل كل الأجزاء الأخرى. كما أن هبة الشعب الجزائري في الفاتح من نوفمبر 1954 كانت بهدف إنهاء الاستعمار وطرده من كامل التراب الوطني بحدوده الجغرافية الكاملة التي اعترفت بها فرنسا الاستعمارية منذ مدة، كما أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تدرك تمام الإدراك أن احتمال وجود نقاط ومساائل تتصل بالحدود والتعديل الذي يمكن أن يطرأ عليها مع جيرانها، غير أن الأساس من حيث المبدأ أن تتضمن عملية تحرير الجزائر كامل التراب الواقع في الحدود الحالية للجزائر، وأنه من البديهي استحالة تسوية المسائل الحدودية مع الدول الجارة الشقيقة بشكل جاد وحقيقي تراعي فيه الأخوة إلا في إطار دولة جزائرية ذات سيادة كاملة ودون أي ضغط من الدولة الاستعمارية، كما أن أي تعديل في الحدود يتم تسويته مع دولة الاستعمار لا يكون صحيحا لأنه لا يملك حق عقد اتفاقات مع الجزائر.³⁸

خلال مرحلة المفاوضات العسيرة بين الوفد الجزائري والفرنسي، وتحديدًا بعد انقطاع عملية التفاوض في لوگران (Lugrin)، أصبح واضحا ومؤكدا بما لا يدع مجالا للشك حقيقة المناورات الديغولية بشأن الاحتفاظ بالصحراء فرنسية مهما كلف الثمن، ومهما كانت النتائج المترتبة عن استمرار الحرب وتداعيات ذلك على الجمهورية الخامسة ومصير دوغول نفسه.³⁹

وإذا كانت غالبية التفسيرات عن الإصرار الديغولي في تمسكه بمبدأ فصل الصحراء عن الجزائر تتم عن اعتبارات اقتصادية بالنظر إلى الثروات الظاهرة والباطنية في الصحراء الجزائرية، فإن المسألة تخفي اعتبارات أخرى ذات أبعاد استراتيجية أهم بكثير من الأبعاد الاقتصادية وحتى العسكرية على الرغم من النظرة الديغولية الخاصة لكل ما هو عسكري أكثر من سواه. وأهمية الصحراء من هذا المنظور تعود بجذورها إلى النظرة الإستراتيجية للصحراء خلال العمليات العسكرية للحرب العالمية الثانية حيث أثبتت صحراء ليبيا ومن ورائها كل الصحراء الإفريقية مكانتها الإستراتيجية من حيث امتدادها الجغرافي الذي يحصرها مياه الأطلسي في الغرب ومنطقة الشرق الأوسط شرقا، وبين إفريقيا الشمالية والقارة الإفريقية ناحية الجنوب، ومن كانت له السلطة في السيطرة على الصحراء كان له الأمر نفسه على إفريقيا القارة والمغرب العربي، وتعتبر آخر الهيمنة على النطاق الممتد جنوب أوربا عبر المتوسط، ومن هذا المنطق تتوضح المرتبة الإستراتيجية للموقع الجغرافي المتميز والتي ازدادت قوة وأهمية منذ فجر الكشوفات الحربية خلال الحرب العالمية الأولى، وأن الامتداد الواسع للصحراء سوف يمكن فرنسا من الحفاظ على مصانعها الحربية في حالة اضطراب دولي محتمل، وإذا نالت الأقطار الإفريقية استقلالها لم يعد بالمقدور ضمان هذه المصالح⁴⁰، وهي حقيقة ازدادت تأكيدا بعد تراجع المد الاستعماري الأوربي في آسيا بل وانهيائه مثلما حدث في الصين الشعبية بعد نجاح ثورة ماي عام 1949. والثورة في فيتنام والهند الصينية، وموجة التحرير العارمة التي اجتاحت القارة الآسيوية فرضت على المنظومة الغربية ضرورة البحث عن فضاءات جديدة لحرب مقبلة في مواجهة المعسكر الشيوعي، الأمر الذي وجه الغرب في هذه المرحلة إلى إطلاق يده عن آسيا والاهتمام بإفريقيا كحصن جديد للغرب في زمن الحروب القادمة ولعل ذلك ما يفسر الأهمية الاستراتيجية غير المعلنة لفرنسا خاصة والغرب الرأسمالي بصورة عامة. ولما أدرك الحراك الامبريالي أن النزوع التحرري في إفريقيا لا يمكن قهره وإن طال الزمن، فإنه في الحالة هذه يكون التأقلم مع وضع الاستقلال السياسي للأقطار الإفريقية مسألة حتمية بإضافة وفرض صيغ جديدة للهيمنة تحت غطاء التعاون الاقتصادي وقضايا التنسيق الأمني⁴¹. ثم أن التجارب التحررية في القارة السمراء قد كشفت للأفارقة حقيقة الاستعمار ومناوراته، وفي هذه المرحلة يجد الاستعمار نفسه أمام خيارات تضع في الحسبان الواقع الجديد وتفرض عليه التحول في الإستراتيجية الجديدة المبنية على ما يلي:⁴²

أولاً- ضرب الثورة الجزائرية عسكريا وسياسيا واقتصاديا، وقطع خيط الرحم بينها وبين باقي الأقطار الإفريقية بشتى الوسائل وأساليب الضغط لفرض منطق المهادنة والتواطؤ مع الاستعمار، ويسمى هذا الأسلوب الجديد في الإستراتيجية الاستعمارية وأدبياتها: "منطق الاعتدال والتفهم والنضج والصلاحية لمؤهلات ومسؤوليات الدولة".

ثانياً- فرض منطق التقسيم بفصل الصحراء نهائيا عن الجزائر واعتبارها نطاقا تابعا لدولة فرنسا أو على الأقل خاضعا لسيادة مشتركة فرنسية جزائرية تضطلع فيه فرنسا بدور المتصرف الرئيسي والمشرف الأساس وهو ما من شأنه فرض منطق آخر مفاده فقدان الأجيال الصاعدة في القارة الإفريقية والجزائر المطالبة بالصحراء كحق أو حتى الشعور بعاطفة وطنية إزاء هذا الجزء من التراب. لكن المؤكد أن الاستعمار قد استنفذ قواه واستهلك أكثرها في تحقيق الفرضية الأولى دون تحقيق النتائج المتوقعة، فكان من الصعب الدخول في محاولة من نفس النوع لذلك وقع التركيز على تحويل الفرضية الثانية موضع التنفيذ.

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية تعززت لدى السلطات الاستعمارية فكرة زرع قواعد عسكرية في القارة الإفريقية لتكون درعا واقيا يصون ظهر أوربا الغربية من الجنوب، وفضاء جغرافيا لتهريب المصانع الحربية واقتداراتها العسكرية في مواجهة الخطر الشيوعي، ذلك أن القناعة السائدة في تلك الفترة لدى القيادات السياسية والعسكرية الأوربية أن القارة الأوربية لم تعد كسابق عهدها مجالا للحرب بمقتضياتها الجديدة نظرا لصغر مساحة أوربا من جهة ولاكتضاضها بالعنصر البشري من جهة ثانية. ومن هنا جاءت فكرة القواعد العسكرية والاقتصادية التي هي ظاهرا سبيل تحقيق التعاون في المجال الاقتصادي وباطنها شر لا يرحك، وحملت هذه المراكز اسم:

(Zones d'organisation Industrielle Africaine) (Z.O.I.A) ⁴³ أي "مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي"، وحددت لها منطقة بشار "كولمب بشار" (Colomb Bechar) بإضافة جزء من التراب المغربي، ومنطقة الكويف وجبل العنق بإضافة قطعة من تراب تونس، ومنطقة ثالثة في غينيا (La Guinée) والمنطقة الرابعة مدغشقر (Madagascar) ⁴⁴، وكانت المناورة الفرنسية المعتمدة لإقناع الأفارقة الإغراء بتحقيق الرخاء الاقتصادي وتنمية قطاع الصناعات في الأقطار الإفريقية، والحاصل أن مثل هذه السلوكات إنما تعبر عن سيكولوجية الاستعمار التي تعتبر الأعراق البشرية غير البيضاء قاصرة فكريا ولها من القابلية على الإخضاع ما يجعلها تقبل بكل التسويات.

وإذا كانت مناورة مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي توحى لأول وهلة أنها مشروع تعاون اقتصادي فرنسي إفريقي، فإنها في حقيقة الأمر استراتيجية لإرساء قواعد صناعات حربية على أسس حديثة توفى مادتها الخام الثروات الإفريقية في مجالات صناعة الأسلحة، والصواريخ الحربية المتنوعة، ومتطلبات التنظيمات العسكرية ولعل ذلك ما يفسر إنشاء: "المكتب الإفريقي للدراسات والأشغال الصناعية العسكرية تحت غطاء مؤسسة (مناطق التنظيم الصناعي الإفريقي) ⁴⁵، وقد تضمن القانون الأساسي للمكتب الإفريقي للدراسات والأشغال الصناعية العسكرية مسألة مشروعية تدخل الجيش الفرنسي في إقامة ومتابعة نشاط المصانع الحربية الموجودة في هذه النطاقات على أن يضطلع بهذه المهمة سلاح المهندسين، غير أن المخطط هذا لم يجد سبيلا للتجسيد نتيجة استقلال تونس ومراكش والعديد من الأقطار الإفريقية بفعل اشتداد ثورة الجزائر مما جعله يقتصر فقط في هذه الحالة على الصحراء الجزائرية وتحويلها إلى قاعدة عسكرية تحقق التموين والأمان للإمكانات الحربية لدول أوربا الغربية وقوات حلف شمال الأطلسي، وأصبحت كذلك قاعدة كولومب بشار قاعدة حربية بمواصفات كاملة كمختبر لقواعد الحرب العصرية لأسلحة الدمار الشامل ⁴⁶.

وتحول المركز العسكري للتجارب الصاروخية الخاصة الذي أنشئت قاعدته الأولى في ربيع 1947 بكولمب بشار إلى مركز حربي متعدد الاختبارات من حيث: إمكانية استرجاع الصواريخ المقنوفة ومراقبة خطوط سير الصاروخ والتمكن من رسمها وإنتاج وتخزين المواد الضرورية التي تدخل في صناعة الصواريخ- ضبط الصواريخ- ارتباط الاختبارات الصاروخية بالطيران، فمن الصواريخ ما هو (أرض- أرض) وأخرى (جو- أرض) تطلق بالطائرة جوا ويتم تفجيرها في الأرض، والصواريخ (جو- جو) تقذف بالطائرة ويتم تفجيرها في الجو وغيرها، ولعل المهم هنا هو أن مجال الاختبار يقتضي ميدانا ملائما للمتابعة والملاحظة ومن هذا

التصور يقع التمسك الفرنسي بالصحراء الجزائرية واعتبارها أرضاً فرنسية، وقد نشرت (المجلة الإخبارية العسكرية الفرنسية في عددها الصادر في ربيع 1956: "إن فرنسا تجد نفسها في وضعية ممتازة من ناحية الحاجة إلى الميادين الشاسعة في الحرب الحديثة، نظراً لاتساع الصحراء وقربها النسبي من الوطن الأم، وهذه الوضعية الممتازة من شأنها أن تؤثر تأثيراً كبيراً على تطور دفاعنا الوطني نظراً لأهمية مشكل الصواريخ الخاصة من جهة وإلى مدى ارتباط هذا المشكل بميدان التجارب"⁴⁷.

ومن وجهة نظر الفرنسيين أصحاب الخبرة في المجالين العسكري والحربي فإن مسألة فصل الصحراء أصبحت أمراً واقعاً يفرض نفسه بقوة وإلحاح ولعل ذلك ما يفسر قرار الجنرال شارل دوغول **منذ خريف 1969** إقصاء الصحراء عن مشروع تقرير المصير، على أساس المنطق القائل بأن الصحراء أرض خلاء لا سكان فيها، وعليه يسقط عنها تطبيق مبدأ حق تقرير المصير⁴⁸، وأن كل ما من شأنه إتاحة استغلال الصحراء من جانب الفرنسيين لا يتعارض مع إشراك الأفارقة في الانتفاع بثرواتها.

غير أن الحقائق الغائبة من السياسة الاستعمارية غير المعلنة نجد له بعض التفسير في الكتابات الفرنسية فالمجلة الفرنسية العسكرية في عددها الصادر في جانفي 1961 كتبت: "منطق الحرب الذرية عزز دول العوامل الجغرافية في الحروب المقبلة، وأكسبها أهمية جديدة، بل إن مفهوم الإقليم قد تغير، لأن منطق الحرب الذرية يستلزم محاولة البقاء والاستمرار في الحياة بعد العدوان الذري... وذلك يعني وجوب تشتت القواعد والثروات في أوسع فضاء ممكن"⁴⁹. والواضح أن هذا المنطق الذي تؤسس عليه الدولة الفرنسية هو الذي يحرك إصرارها على الإبقاء على الصحراء الجزائرية فرنسية بحجة منطق الحرب الذرية الذي يضع باريس والمنظومة الرأسمالية الغربية بشكل عام في موضع الحاجة للاحتفاظ بالصحراء بأي ثمن ومهما كلف الأمر، والنتيجة الأقرب في هذه الحال أن القارة الإفريقية قد تتعرض في أي وقت لحرب بين القوتين الأعظم متوقع جداً أن تستخدم فيه أسلحة الدمار الشامل والرعب النووي، ومن جهة أخرى يحاول الاستعمار توظيف أسلوب الطمأنة لجيران الجزائر الأفارقة بأن وجود مثل هذه القواعد العسكرية والذرية في الصحراء من شأنه صد خطر الحرب الذرية عن أرضنا وأن مجرد وجود القواعد الذرية في الصحراء يقلل من محاولة ترتيب الحرب بالأساليب المعهودة.

إن هذه الخفايا العسكرية التي يقف وراءها الفرنسيون سوف تحمل القيادات العسكرية الاستعمارية على تعزيز وجودها في الصحراء وخوض الحرب على جبهاتها موازاة مع العمل العسكري في المناطق الأخرى من الجزائر، باستخدام جيوشها وعن طريق تقديم الدعم العسكري والإستراتيجية للقوات المصالية المناوئة للثورة⁵⁰، ومن جانب آخر كانت الثورة تدرك حقيقة الاستعمار ومناوراتها القديمة الجديدة الأمر الذي جعلها تضع وتؤسس لإستراتيجية ذات فعالية للردّ على الاستعمار. ورغم كل المحاولات الفرنسية بأشكالها المتعددة السياسية والإستراتيجية والقمعية والإغرائية وغيرها إلا أن تمسك الثورة بمبدأ اللامفاوضة باقتراع الصحراء، جعل الاستعماريين الفرنسيين أمام إصرار الثورة بهذا المطلب المبدئي واستمرار العمليات الفدائية في المدن والمعارك في الولاية الخاصة وكل الولايات الأخرى بما فيها معاقل الثورة في فرنسا حول أطماع فرنسا الاستعمارية من قضية فصل الصحراء الجزائرية عن باقي تراب الجزائر إلى الإبقاء على مصالح لها في الصحراء بمجرد إقرار الاستقلال⁵¹.

3- الصحراء الجزائرية في نصوص اتفاقيات إيفيان:

أقرت اتفاقيات إيفيان بعد سلسلة المفاوضات الطويلة جملة من الشروط لإقرار مبدأ حق تقرير المصير واستقلال الجزائر، ولقد سلك الوفد المفاوض إستراتيجية المفاوضة الدبلوماسية لافتكاك الموافقة المبدئية دون الانتقاص من السيادة ويبدو أنها كانت إستراتيجية تخفي وجهاً آخر يستكمل بعد الاستقلال. وهكذا حددت إيفيان نصوص الاتفاق حول العديد من المسائل. فبخصوص المرحلة الانتقالية تقررت بدايتها مباشرة مع إعلان وقف إطلاق النار وحددت فترتها بين 3 و 6 أشهر، وتضطلع بها هيئة تنفيذية مؤقتة تضم 12 عضواً: تسعة أعضاء جزائريين وثلاثة أعضاء أوروبيين يتم تعيينهم بعد اتفاق بين الطرفين الجزائري والفرنسي، كما حددت مهام الهيئة التنفيذية المؤقتة بتسيير شؤون الجزائر وتحضير الاستفتاء على تقرير المصير، وللهيئة كامل الصلاحيات

في الجزائر بما في ذلك على إقليمي الواحات والساورة باستثناء ما يتعلق بالدفاع والأمن الداخلي للإقليم، والتعاملات الدبلوماسية، العملة والقضاء.

ويكون تمثيل فرنسا عن طريق محافظ سامي إلى غاية تسليم المهام مباشرة بعد الإعلان عن نتائج الاستفتاء، على أن توقف قوات الجيش الفرنسي أي عمل عسكري مع تقليص عدد القوات تدريجيا. وتقوم الهيئة التنفيذية بتسيير المصالح الإدارية المختلفة وتعيين المشرفين والمسيرين الإداريين في مختلف مناطق الجزائر والسير باتجاه جزأرة الإدارة.

ولتفادي التجاوزات التي عودتنا عليها الثقافة الكولونيالية في الجزائر، جرى الاتفاق بين الطرفين الجزائري والفرنسي على إنشاء مجلس قضائي خاص ينظر في المخالفات والتجاوزات التي تخلّ وتمس بالأمن العام ومختلف الجناح ذات الطابع السياسي، على أن يتم تنصيب المجلس بعد استشارة الهيئة التنفيذية في انتظار إعادة طرح هذه المسألة للنقاش والمراجعة⁵².

وعن تاريخ الاستفتاء تقرر أن يكون في اليوم المحدد له على كامل التراب الجزائري بما في ذلك الصحراء⁵³، ويتم رصد الأصوات على المستوى الوطني بعد إنهاء عمل لجان المراقبة أطلق عليها اسم (لجنة المراقبة المركزية) يكون أعضاؤها من بين القائمة المقترحة من لدن الهيئة التنفيذية، وتقوم اللجنة بدورها لاحقا بتعيين لجان جهوية ومحلية، وبناء على الاستفتاء سوف يحرص المحافظ السامي على عملية نقل المهام وتسليمها إلى الهيئة الجزائرية التنفيذية المؤقتة في انتظار إجراء انتخابات تشريعية خلال ثلاثة أسابيع⁵⁴.

- النص الخاص بالمراكز الفرنسية في الصحراء:

يتم إخلاء القواعد النووية والمراكز الباليستيكية لكولمب بشار ورقان وعين إيكور في مدة أقصاها خمس سنوات بعد تطبيق تقرير المصير على أن تحتفظ فرنسا خلال الخمس سنوات أيضا بالمطارات العسكرية بكولمب بشار، مطار عين امقل ومطار رقان.

- التعاون المشترك في الصحراء:

يقول رضا مالك في كتاب: (l'Algerie à Evian)، أنه في مقابل الاعتراف بالسيادة الجزائرية على الصحراء، أبدى الوفد الجزائري قبول مبدأ التعاون المشترك الجزائري الفرنسي يخص المسائل المتعلقة باستغلال ثروات الصحراء. إن هذا الموقف الجديد كان يعبر عن التحول النوعي والأداء الدبلوماسي للمفاوض الجزائري⁵⁵. بيد أن المفاوضات تقطعت مرات بسبب قضية الصحراء. وكان الاتفاق في هذه المسألة بأن يستمر العمل بالنسبة للشركات البترولية التي أبرمت عقودا والتزامات مع الدولة الفرنسية، وتعويض منظمة الـ (O.C.R.S) بتنظيم تقني جديد مشترك فرنسي جزائري تكون من صلاحياته تقييم ثروات الصحراء والقرار بشأن منح رخص الاستثمار التي تكون من صلاحيات الدولة الجزائرية وهو ما يكرس مبدأ السيادة الوطنية حتى في مسألة مراجعة قانون المحروقات. كما يمكن لدول أخرى تضم أقاليم صحراوية على ترابها الانضمام إلى هذا التنظيم⁵⁶.

المسائل العسكرية:

وقع الاتفاق بين الوفد الجزائري والفرنسي بشأن وقف إطلاق النار وجلاء القوات الفرنسية على:

- احتفاظ وحدات جيش التحرير الوطني ALN بأسلحتها وبقائها مرابطة في المواقع الجبلية لمختلف الولايات (ولايات الثورة).
- يتم جلاء القوات الفرنسية عن كامل هذه المناطق ونقلها إلى تجمعات بالاتفاق.
- لا مجال لأي اتصال بين القوات الفرنسية وجيش التحرير الوطني
- يتم تشكيل لجنة مركزية مشتركة للرقابة تمثل جيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي لتعيين اللجان الولائية المشتركة.
- إطلاق سراح جميع العسكريين المحتجزين من جانب الطرفين خلال العشرين يوما من إعلان وقف إطلاق النار.

- تقليص تعداد القوات العسكرية الفرنسية يوم الاستقلال التي تعدادها سنة 1945 أي إلى 80000 عسكري فرنسي خلال 6 أشهر من تقرير المصير، مع ضمان جلائها النهائي وفق جدول زمني يتوزع على مدى ثلاث سنوات. وحسب رضا مالك فإن هذا الاتفاق معقول رغم التعنت الفرنسي بالنظر إلى التعداد العسكري الضخم للقوات الفرنسية في الجزائر. 57

- قاعدة مرسى الكبير البحرية:

تحتفظ فرنسا بالقاعدة البحرية مرسى الكبير (وهران) لمدة خمسة عشر سنة من إعلان تقرير المصير، مع العلم أن الشروط الفرنسية في هذه المسألة بالذات عرفت تأرجحاً في بداية المفاوضات (إيفيان الأولى) طرحت مسألة السيادة الفرنسية كاملة، ثم مدة 99 سنة ثم 50 سنة و30 سنة. واعتبار القاعدة ذات منطقتين: المنطقة (أ) وتضم التجهيزات ولواحقها والمنطقة (ب) وتشكل المحيط الأمني للقاعدة وتكون بذلك المساحة الإجمالية التي تدخل في دائرة السيادة الفرنسية 550 كلم⁵⁸، وفي النهاية تنازل الفرنسيون على المنطقة ب (6/5) المساحة الإجمالية)، مع الاحتفاظ بمطار (Lartigue) في انتظار استكمال الأشغال بمطار بوسفر.

4- الولاية الخامسة خلال مرحلة وقف إطلاق النار:

عرفت الولاية الخامسة مثلما تقدم اشتداد العمل العسكري خلال المرحلة الأخيرة من الثورة، أين فرضت الإدارة الاستعمارية كل الأساليب واستنفذت كل قواها وكل المناورات في اقتطاع الصحراء، وضرب وحدة الشعب بطرح مشاريع خطيرة تمزق الجزائر ترابياً وعرقياً⁵⁹، ورغم الضغط الذي ضربته الإدارة الفرنسية على الثورة إلا أن ذلك لم يمنع منظمة الجيش السري O.A.S من خوض حرب جديدة صبغتها الوحشية والهمجية وعلى جبهات مختلفة⁶⁰، حرب على الشعب الجزائري وعلى المدنيين العزل من جهة وحتى على العديد من المسؤولين الفرنسيين من جهة ثانية. فحتى بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار ودخول حيز التطبيق في 19 مارس 1962 استمرت الاغتيالات والتقتيل والنهب والتخريب تعبيراً عن رفض غلاة العسكريين والمستوطنين فكرة استقلال الجزائر وانتقاماً من فرنسا التي رأوا أنها تخلت عنهم.

وكادت فرنسا نفسها في هذه المرحلة بالذات أن تغرق في حرب أهلية، استدعت تدخل الجنرال شارل دوغول الذي وصف المعارضين للاتفاق بمجموعة الضباط المتعصبين الذين إن استمروا في تعنتهم، سوف يوقعون فرنسا في دوامة خطيرة، واستند أمام اشتداد المخاطر الداخلية بالدستور الفرنسي الذي يمنحه جميع الصلاحيات في حال تعرض البلاد إلى الخطر والتطاحن، خاصة بعد ما قررت الجهات المتخفية وراء منظمة الجيش السري وعلى رأسها الجنرال سالان (Gral Salan) إشاعة حالة الحرب والتقتيل وتحويل الجزائر إلى مستنقع الرعب⁶¹ وقد بدأت بوادر الاستجابة لهذا النداء تظهر منذ يوم 20 مارس 1962، وعرضت الشعب الجزائري إلى التقتيل الهجمي، والكثير من المرافق إلى الحرق والتخريب، ولم تسلم مكتبة جامعة الجزائر التي رأت أمهات الكتب والمصنفات تتعرض للإتلاف. وتحولت الساحات والأحياء في مختلف مناطق الجزائر العاصمة ووهران ومعظم المدن الجزائرية إلى ميدان للرعب على وقع المتفجرات والألغام. وتضاعفت عمليات تفجير السيارات في وهران، وأرزوي وسيدي بلعباس، وعين تموشنت، وحرق حاويات النفط بمرسى وهران.⁶²

وتوسع نشاط منظمة الجيش السري التي تبخرت أحلامها في محاولة إقامة ككتونات للمستوطنين بمقاطعة وهران وفقاً لمشروع "هرسانت" (Le plan Hersant) الذي تم عرضه على المجلس الوطني الفرنسي بتاريخ 28 فيفري 1957 باقتراح من السيد م.م. هرسانت (M.M. Hersant) والسيد أندري يوغ (André Hugues) والسيد نودي (D. Naudet) الأعضاء في المجموعة المسماة بالراديكالية داخل البرلمان الفرنسي، ومما جاء في نص الاقتراح أن الجمعية الوطنية تدعو الحكومة في إطار الاتحاد الفرنسي إلى:

أولاً: إنشاء جمهورية مستقلة في قسنطينة تضم أربعة ملايين ساكن في المقاطعات الحالية: قسنطينة- بونة (عنابة) - باتنة- سطيف وجزء من تيزي وزو والمدينة.

ثانياً: إنشاء إقليم تلمسان المستقل يضم مقاطعات تلمسان، وجزءاً من دائرة عين تموشنت.

ثالثاً: استكمال قانون: المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية بإضافة جهاز سياسي خاص.

رابعاً: تحديد الإطار النهائي لمقاطعة (l'Algérois- Oranais)⁶³ لتحقيق الاندماج مع الوطن الأم، وتقديم مقترح مشروع لعشر سنوات يخص الجوانب السياسية والمالية والثقافية والاقتصادية والعسكرية مع الحرص الشديد على ضرورة تمتين الروابط بين المقاطعة (Province Française de l'Algerois- Oranais) والوطن الأم.⁶⁴

وإلى جانب مشروع هرسانت، ظهرت مشاريع أخرى هدفها رسم واستحداث حدود سياسية داخل الجزائر هي من الخطورة بـمكان على مستقبل الجزائر، وجاءت معظم هذه المشاريع على لسان الرسميين الفرنسيين بما أسموه الفرضيات الستة.

- الفرضية الأولى:

- عنابة والقالمة: 5244 كلم²
- مقاطعة الجزائر العاصمة: 3393 كلم²
- مقاطعة وهران ودائرة تـلاغ: 9070 كلم²

وتكون بذلك المساحة الإجمالية أين سيتم تجميع مليون أوربي 17707 كلم² وهو ما يساوي ضعف مساحة جزيرة كورسيكا ونصف مساحة لبنان،

الفرضية الثانية: وتقتـرح عمالتي الجزائر و وهران بمساحة تصل إلى 1993 كلم² تسع 725 ألف أوربي.

الفرضية الثالثة: تقترح: مقاطعة وهران منقوصة من دائرة تـلاغ، مستغانم، أورليانفيل منقوصة من ثنية الحد. والجزائر وكل المنطقة التي تربطها بالصحراء ضمن أنبوب النفط: حاسي مسعود، حاسي الرمل- وهران، على مساحة تصل إلى أزيد من 32826 كلم² أي 10/1 المساحة الإجمالية للجزائر تجمع نحو 3780000 نسمة: من بينهم 790 ألف أوربي وأزيد من مليونين مسلم أي أزيد من 3/1 عدد السكان.

الفرضية الرابعة: تضيف للفرضية الثالثة تيارت منقوصة من دائرة فيالار (Viallard بتسميلت حالياً)، وتكون بذلك المساحة الإضافية 23857، تتسع لمليون و 114 ألف أوربي وأقل بقليل من ثلاثة ملايين مسلم.⁶⁵

الفرضية الخامسة: تقـتـطـع عمالة الجزائر العاصمة- الأـصـنام منقوصة من دائرة ثنية الحد، ومستغانم دون معسكر وباليكاو (Palikao)، وهران – تلمسان ومجموع دوائر سعيدة المجاورة للمغرب الأقصى أي المشرية وعين الصفراء على مساحة إجمالية تصل إلى 73225 كلم² أي ربع مساحة الجزائر، ويصل عدد السكان فيها إلى مليون أوربي وثلاثة ملايين مسلم.⁶⁶

الفرضية السادسة: وتحدد إقليم التجميع السكاني في مقاطعات الجزائر العاصمة، الأـصـنام، مستغانم، وهران، تلمسان، سعيدة وتيارت، على مساحة 137731 كلم² تضم مليون أوربي وثلاثة ملايين وثمانمائة ألف مسلم.⁶⁷

وانتهى الحسم من حيث النتيجة إلى ترجيح الفرضية السادسة على اعتبار أنها تضع في الحساب المستويات التي اعتمدت قبلاً في فينتام وكوريا ومالي وغينيا وفي ساحل العاج وغيرها لأنها تتيح من جهة رضا أوروبي الجزائر في مسألة إشراكهم في إدارة شؤون البلاد، مع احتمال أن يكون رئيس الجمهورية مسلماً ونائب الرئيس أوربياً و الاحتفاظ بحق الفيتو كما هو الشأن في جزيرة قبرص. ومن جهة ثانية تتيح للمسلمين إقامة وبناء جمهورية مستقلة تابعة لفرنسا، وأن نجاح هذه الفرضية يتوقف على شروط استعداد الأوربيين للتعاون المشترك بين المسلمين والفرنسيين، ويتوقف أيضاً على مدى استعداد المسلمين في أن يكونوا فرنسيين وبقائهم كذلك، أو بناء كيان مستقل تربطه بفرنسا علاقات ضيقة.⁶⁸ ومن الناحية العملية فإن كل المقترحات كانت تراعي قوة تجمع المستوطنين الأوربيين الذين تتركز أعلى نسبتهم في الغرب الجزائري: وهران- عين تموشنت- مستغانم- تلمسان، سعيدة وتيارت.⁶⁹ وعليه يتضح كيف أن الإدارة الاستعمارية برغم التطورات الحاصلة على المستوى العسكري والدبلوماسي، كانت تخطط وترسم الدولة المستقلة في الجزائر للأوربيين، وتعمل على تفتيت التراب

الجزائري بخط ورسم خريطة ذات حدود سياسية داخلية، والواضح أن تراب الولاية الخامسة خاصة في نطاقه الشمالي كان مستهدفا بقوة، بعدما حوّلت الاستراتيجيات الاستعمارية تراب جنوب الولاية إلى مختبر للتجارب النووية ومركز احتمال في حال نشوب حرب نووية لاحقة.

وخلال مرحلة المفاوضات بين الحكومة المؤقتة وفرنسا، حاول الطرف الفرنسي بعد اتفاق بينه وبين منظمة الجيش السري OAS المهيكلة في وهران من افتكاك إذعان الوفد الجزائري إلى التنازل عن إقليم سوف يشكل دولة أوريبي الجزائر في الغرب الجزائري، واتخاذ وهران عاصمة لها وما يتصل بها من نطاق تركز المستوطنين، والاحتفاظ بالقاعدة البحرية مرسى الكبير، القاعدة الحيوية على المتوسط، القريبة من الشواطئ الجنوبية لإسبانيا وفرنسا، والمنفذ الأسرع إلى المحيط الأطلسي⁷⁰. على أن المنظمة الإرهابية للجيش السري O.A.S لم تنقطع طول هذه الفترة عن تنفيذ عملياتها الإرهابية للضغط أكثر على دولة فرنسا من جهة وللتأثير على مسار المفاوضات للحصول على تسوية لصالحها والإبقاء على الجزائر فرنسية.

وازداد حقد المستوطنين الأوربيين الذين انظموا بقوة تحت لواء المنظمة الإرهابية للجيش السري بعد الإعلان عن تاريخ وقف إطلاق النار في مارس 1962 واعتبرته خيانة لطموحاتها⁷¹، وكانت صور التعبير المتعصبة والحاكمة في القطاع الوهراني قوية، بعدما تجندت أنشط عناصر الـ OAS في مختلف المناطق ومدن الغرب الجزائري الكبرى، انطلاقاً من وهران، للخروج في مظاهرات عارمة حشدت آلاف المستوطنين وتوزيع ونشر البيانات العنصرية، والمطالبة بالتقسيم في إطار دولة مستقلة. وكان من المتوقع أن التصعيد الجديد لغلاة الأوربيين الرافضين لأي مشروع تسوية يتيح للجزائر إطار دولة السيادة، ويؤخر أحلامهم في دولتهم داخل النطاق الجزائري، سوف يخلّف انعكاسات خطيرة أضافت للجزائر برغم دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ قوائم جديدة من الشهداء، وفرضوا مجدداً أسلوب وسياسة الأرض المحروقة، واتخذوا من التقتيل الهتمي والتخريب لغة للاستمرار في الحرب فما بين ربيع سنة 1960 إلى جويلية من نفس السنة، نفذت المنظمة الإرهابية للجيش السري نحو 2500 عملية إجرامية ترتب عنها استشهاد أزيد من ألف مواطن جزائري مقابل مصرع نحو سبعمائة أوريبي.⁷²

- وضعية جيش التحرير في الولاية الخامسة بعد وقف إطلاق النار:

مباشرة بعد تاريخ 19 مارس 1962 قامت قيادة الثورة بالتنسيق مع قيادة الحدود تراجع وتضع استراتيجية جديدة لجيش التحرير الوطني ALN للمرحلة المقبلة، وقتها كانت وحداته موزعة ما بين ما هو موجود في القاعدة الخلفية بالمغرب وبعضه على الحدود، واستقبل من جديد مركز "دار الكبداني" و"زغنن" أعداداً من عناصره لتنظيمها في شكل فيالق، وعليه أصبح جيش التحرير الوطني يضم الفرقة (أربعة أفواج)، والكتيبة (أربع فرق)، والفيلق (أربع كتائب) وتضم كل كتيبة مائة وعشرين جندياً، والفيلق أربع مائة وثمانون ويتألف الفيلق عسكري برتبة ضابط ثاني. يساعده 3 نواب برتبة ملازم. وفي المجموع كانت الوحدات التابعة للولاية الخامسة 16 فيلقاً بتعداد 7680 عنصر. وكلفت قيادة الولاية المسؤولين على مراكز دار الكبداني وزغنن بالتدريب كان على رأسهم: محمد علاهم، والأطرش عبد الحميد وغيرهم.⁷³

وكان قائد قيادة الحدود أحمد مستغانمي المعروف بالرائد رشيد ويساعده بكاي أحمد وصالح الواد في التنسيق ما بين القاعدة الخلفية للثورة على الحدود وباقي الجزائر، وأما قادة الفيالق فهم: عمر واسطي، محمد بوعزيز بوزيان محمد، مصطفى عنصر، البوسعيد بشير، الحاج 80، لخضر يعقوبي، قادري بن يوسف، علي علاف، محمود بشيري، الحاج طرشاوي، عبد القادر بالحرمة، ميلود عساس، عبد القادر مجيدي، محمد شيبوب وبوسطة الواد.

وأما بلقاسم شريف فكان قائداً لنصف ألية على شمال تراب الولاية الخامسة، وأحمد بن سعدون قائداً على جنوب الولاية، وكمال عبد الرحيم على منطقة الهضاب والسهول العليا الواقعة في نطاق الولاية الخامسة⁷⁴. وأصبح بعد ذلك لكل منطقة أربع كتائب، كما رابطت الفيالق على الحدود الغربية وتلقى بعضها الإشارة للتمركز في بني ونيف وبشار وتندوف، والبيض وتيارت وتلمسان والمشرية وزمورة ووهران وعين البرد وسيدي بلعباس ومستغانم ومعسكر، مع الإبقاء على جميع الوحدات في إطار مخطط تنسيق مع الامتثال للأوامر المنبثقة عن التوقيع على وقف إطلاق النار في 18 مارس 1962 بين الوفد الجزائري والفرنسي، وذلك

بوقف العمليات العسكرية عند توقيت منتصف الليل، وعدم اللجوء إلى أي عدوان معلن أو غيره. كما رابطت مختلف وحدات جيش التحرير في أماكن تواجدها، مع الامتناع عن حمل السلاح في حال تنقلها، ومن الجانب الفرنسي أقرّ الاتفاق على وقف إطلاق النار بقاء الجيوش الفرنسية على الحدود كذلك مرابطة في أمكنتها إلى غاية صدور نتيجة الاستفتاء على تقرير المصير، في انتظار تحولها التدريجي باتجاه المطارات العسكرية والموانئ (مطار وهران- زناتة) وميناء مرسى الكبير بوهران وميناء الغزوات.⁷⁵

كما أتاح الانسحاب التدريجي لقوات الجيوش الفرنسية، تقدّم جيش التحرير الوطني لاحتلال المواقع الإستراتيجية والدّنو من المدن الكبرى للغرب الجزائري، واتخذت الاحتياطات اللازمة لتفادي الوقوع في مكائد المنظمة الإرهابية للجيش السري O.A.S التي عبّرت عن رفضها العنيف لما جاء في نصوص اتفاقيات إيفيان، وراحت تنفذ مخطط إغراق الجزائر في دوامة عنف جديدة، وعلى هذا الأساس تولت بعض عناصر جيش التحرير الوطني حراسة المرافق والمزارع والمنشآت بعدما هجرها جموع المستوطنين الذين التحقوا بوحدات الجيوش الفرنسية في انتظار مغادرة الجزائر.⁷⁶ وتولت كذلك عناصر جيش التحرير بعملية الحصاد وتوظيف مداخيلها في احتضان ومرافقة آلاف المتشردين واللاجئين الجزائريين الذين فقدوا كل ما يملكون بعدما غادروا الديار فرارا من القهر والمظالم الاستعمارية.

وأصدرت قيادة الولاية الخامسة في هذه المرحلة الأوامر والتعليمات للتحلي بالحذر لتجاوز أية مخاطر، واعتبار الظروف التي تجتازها الجزائر لم تنه حالة الحرب التي تفرضها فرنسا على الثورة، إلى أن كان الاستفتاء العام حول تقرير المصير في الفاتح جويلية 1962 والإعلان عن الاستقلال يوم 3 جويلية 1962، والخامس جويلية 1962 تاريخ استرجاع السيادة الجزائرية المصادرة منذ 1830.

الإحالات والهوامش

- ¹ - Jean, Lacouture : **Algerie, la Guerre est Finie**, 1^{ère} ed . éditions complexe Bruxelles, 1985 - p84.
- ² - للتفصيل في الموضوع راجع : p 260 à 323 . Hartmut, Elsenhans : Op.cit . وأيضا: محمد الميلي: **المغرب العربي بين حسابات الدول ومطامح الشعوب**، ط2، دار الكلمة للنشر، بيروت 1983، ص 163.
- ³ - دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر: **"فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية"**، المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954. الجزائر 1998، ص 56.
- ⁴ - أنظر الملحق.
- ⁵ - الغالي، غربي: **"السياسة الفرنسية لفصل الصحراء وردود الفعل الدولية"**، في دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر، ص 262. 263.
- ⁶ - أنظر في ذلك: **جريدة المجاهد**، اللسان المركزي لجبهة التحرير الوطني الجزائري، الجزء الثاني 1958/02/08، ص 226.
- ⁷ - **"معركة البترول جزء من معركة الاستقلال"**، في **جريدة المجاهد**، الجزء الأول 1958/08/28، ص 396.
- ⁸ - **صحراؤنا في نظر الغرب"**، في **جريدة المجاهد**، الجزء الرابع، 1961/3/28، ص 144.
- ⁹ - Alain, Peyrefitte : **Faut il Partager l'Algerie**, éditions Plon, Paris 1961. pp 201-20 5
- ¹⁰ - ابراهيم، بيوض: ، ص ص 63، 64.
- ¹¹ - عبد السلام، بوشارب: **الهقار، أمجاد وأنجاد**، منشورات المتحف الوطني للمجاهد. وزارة المجاهدين، الجزائر 1995، ص 148.
- ¹² - نص البيان الذي أصدره الشيخ أوحمدون إلى جمهور الطوارق، راجع في ذلك جريدة المجاهد، 1958/10/10، الجزء الأول، ص 417.
- ¹³ - **مناورات في الصحراء**، في **جريدة المجاهد**، الجزء الرابع، 1962/1/22، ص 283.
- ¹⁴ - نفسه، ص 285.
- ¹⁵ - **"معركة البترول"**: في - **جريدة المجاهد**- الجزء الأول. 1958/11/1، ص 439.
- ¹⁶ - ظهر في نص مقترح بتاريخ 1957/02/28 بإسم: **Province Française de l'Algerois- Oranais** وتحويل تلمسان إلى مقاطعة مستقلة إلى جانب جزء من عين تموشنت، أنظر في ذلك:
- ¹⁷ - Alain, Peyrefitte : OP.Cit. pp 192- 193.
- ¹⁸ - Mohamed Teguia : **l'Algérie en Guerre**, OP.Cit. PP.301 .307
- ¹⁹ - Henri, LeMire: **Histoire militaire de la guerre d'algérie** - p 86
- ²⁰ - Ahmed, Bensadoun : Op.Cit. pp 63.66.
- ²¹ - Ahmed, Bensaadoun : Op.Cit, pp 71. 72.
- ²² - محمد، قنطاري: **استراتيجية السياسة الفرنسية في محاولة فصل الصحراء الجزائرية**، دراسات وبحوث الملتقى الوطن الأول حول فصل الصحراء، مرجع سابق، ص ص 173، 178.

- ⁵⁴ - للتفصيل راجع: Maurice, Allais : **Les Accords d'Evian, le Référendum et la Résistance Algérienne**, éditions l'esprit nouveau, Paris 1962.
- Benyoucef, Benkhedda : **Les Accords d'Evian**, O.P.U. Alger- Olivier, Long : **le Dossier des Accords d'Evian, une Mission Suisse pour la paix en Algérie**, O.P.U, Alger 1989
- ⁵⁵ - راجع : جمعية أول نوفمبر: **المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس 1962 إلى سبتمبر 1962**. منشورات المتحف الوطني المجاهد. الجزائر 1995. وأيضا:
- Réda, Malek : op.cit. P P 309-310
- Benyoucef, Benkhedda : **Les Accords d'Evian**, op.cit. P 90 . voir aussi: - Jérôme, Helie: **Les Accords d'Evian. Histoire de la paix en Algérie**, éditions olivier orban, Paris 1992. P P 240-241.
- Réda, Malek : **(L'Algérie à Evian...)**, op.cit. P 308 ⁵⁷
- ibid. P 309. ⁵⁸
- ⁵⁹ - للتفصيل، راجع:
- Alain, Peyreffite : **Faut-il partager l'Algérie ?** éditions Plon. Paris 1962.
- ⁶⁰ - أنظر في ذلك:
- Charles, Ailleret: **Général du contingent en Algérie. 1960.1962.** op. cit chapitre 5-6-7-8-9-10 pages : 173 à 293.
- Clément, Stener : **Suzini et l'OAS**. Edition l'Harmattan. Paris 2004.
- Vincent , Quivy : **Des Anciens de l'OAS racontent**, éditions du seuil. Paris 2003.
- ⁶¹ - عبد الرحمن فارس: **الحقيقة المرة، مذكرات سياسية 1945-1965**. ترجمة مسعود حاج مسعود ، دار القصة للنشر ، الجزائر 2007، ص ص 164-174.
- Charles, Ailleret : **Général du Contingent....**, op.cit. P P. 176 -178 ⁶²
- ⁶³ - أنظر في ذلك: مشروع Hersant في: Alain, Peyreffite : OP.cit. PP. 192-193.
- ⁶⁴ - أنظر الخريطة التي توضح مشروع (La république autonome du constantinois) و (La Province Francaise de l'Algerois- Oranais) و André و Hersant أطلقه (Territoire autonome de Tlemcen) و M.de lipkowski و Naudet و Hugues : مشروع الشخصيات الراديكالية في الملحق.
- Alain, Peyreffite : Op.Cit. P P 143. 144. 145 .146. ⁶⁵
- Ibid. P P 148 -149 . ⁶⁶
- Ibid. P P 150-151. ⁶⁷
- Alain, Peyreffite : Op.Cit. P 152. ⁶⁸
- ⁶⁹ - أنظر الخريطة في الملحق. ⁷⁰
- Alain, Peyreffite : Op.cit. P 154.
- Remi, Kauffer : **OAS, Histoire d'une guerre Franco- française**. Edition du seuil, Paris 2002, P P 120 – 123.
- ⁷¹ - كما يمكن قراءة ذلك في التصريحات القوية والعنصرية للأب الروحي لمنظمة الجيش السري جان جاك سوزيني (Jean Jaques Suzini) المدونة والمقدمة في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.
- Remi, Kauffer : op.cit. P P 132 – 136 voir aussi : clément, Stener : Op.cit P 105 ⁷²
- ⁷³ - محمد، قنطاري: "19 مارس 1962 (لإيقاف النار والقتال) طبقا لاتفاقيات إيفيان ودور الولاية الخامسة في غرب الوطن"، المرحلة الانتقالية للثورة الجزائرية، إنتاج جمعية أول نوفمبر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر 1995، مرجع سابق، ص 176.
- ⁷⁴ - محمد قنطاري: مرجع سابق، ص 177.
- ⁷⁵ - نفسه، ص ص 178. 179.
- ⁷⁶ - راجع في ذلك: Anne , Marie Duranton- Crabol : **Le Temps de l'OAS**, éditions complexe, Bruxelles 1996, Pages de 207 à 233. voir aussi : P, Henissart : **Les Combattants du crépuscule, la dernière année de l'Algérie Française**. Editions Grasset. Paris 1970. P P 40 . 48.